محليات

نقص الأدوية وأسعارها أمام مؤتمر الصيادلة

عودة ١٢ معملاً.. وقريباً ٥ معامل جديدة

فادي بك الشريف

صعوبات وتحديات كبيرة تواجه القطاع الدوائي ومشكلات تعصف بواقع مهنة الصيدلة في سورية وعوائق دعت إلى الحاجة لبحث سبل إيجاد الحلول الملازمة لها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجاوزها ومناقشتها في المؤتمر العام الرابع والثلاثين لنقابة صيادلة سورية، الذي تم افتتاحه أمس بحضور الأمين القطري المساعد لحزب البعث المهندس هلال هلال ووزيري الصحة نزار يازجي والتعليم العالي محمد عامر المارديني، وأعضاء في القيادة القطرية وعدد من الجهات المعنية وذلك في فندق الشام بدمشق.

ويأتي المؤتمر تزامناً مع الاستحقاق الدستوري للانتخابات في الدور التشريعي الثاني لمجلس الشعب كما يناقش المؤتمر المطالبة بالأجر العلمي للصيادلة وتحسين شريحة الربح لتغطية النفقات الكبيرة الناجمة عن زيادة ضرائب الدخل والمالية والكهرباء وبدلات الإيجار إضافة لبحث صعوبات نقص الأدوية والنقل بين المحافظات وارتفاع تكاليف تأمينها وانخفاض ربح الصيادلة نتيجة قرار اللجنة الاقتصادية بعدم الموافقة على زيادة هامش ربح الصيادلة في الزيادة الأخيرة لأسعار الأدوية.

وقال الأمين القطري المساعد هلال هلال: إن أي خلل في الأداء المهني هو اليوم خلل في الأداء الوطني، لأن الوطن يواجه حرباً شرسة، وينبغي أن يشعر كل منا أنه مستهدف بشكل مباشر وأنه عندما يؤدي مهنته على أفضل وجه يسهم في الدفاع عن نفسه ووطنه.

وأضاف ستكون نقاشات المؤتمر هادفة وبناءة وهي بذلك تكون ذات طابع وطني، فالوطن يبنى على جهود كل أبنائه ولا شك أن قطاع الصيادلة قطاع مهم في هذا الكل.

وأكد وزير الصحة نزار يازجي أنه رغم التحديات استمر القطاع الصحي بمختلف مكوناته في تلبية احتياجات المواطنين الصحية مشيراً إلى أن نسبة التغطية بالدواء المنتج محلياً قاربت اليوم ٨٩٪ من إجمالي احتياجات السوق المحلية من الدواء وأضاف: ينعقد المؤتمر تحت شعار النقابات تلعب دوراً أساسياً كجسر بين الحكومة والمجتمع بهدف تطوير مهنة الصيادلة، إضافة إلى العمل على مكافحة ظاهرة انتشار الأدوية المقلدة والمزورة، لذلك يتم العمل على إصدار اللصاقة الصيدلانية الليزرية بالتعاون مع الجهات المختصة.

وفي كلمة له أكد نقيب صيادلة سورية الدكتور محمود الحسن أن مجلس نقابة الصيادلة مستمر في توفير الدعم للصيادلة ودعم مشاريع إعادة الإعمار على الصعيد الصحي وتطوير الصناعة الدوائية الوطنية، مؤكداً أن هناك دراسة مع الشركاء الإيرانيين لنقل تقنية صناعة الأدوية البيولوجية المتطورة.

وأضاف: نحن بصدد تشكيل المركز الوطني الصيدلاني للبورد الصيدلاني العربي ذاكراً أهمية اللصاقة الليزرية في منع دخول أي دواء مزور للقطر.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الحسن أنه سيتم بحث كل أوراق العمل المقدمة من الفروع، حيث من خلال الاجتماعات تم طرح أكثر من ٦٥ ورقة عمل، إضافة إلى ٣٠ توصية ستتم مناقشتها، وأهم موضوع هو هامش ربح الصيدلاني (٥٪) الذي تم حذفه الفترة الماضية، الأمر الذي يؤثر في عمل الصيدلاني، مشيراً في سياقه إلى أنه تم ترشيح أكثر من ١٠٠ صيدلاني إلى انتخابات مجلس الشعب.

ولفت الحسن إلى خروج ٢٤ معملاً من الخدمة، عاد منها ١٢ معملاً خلال الفترة الماضية بطاقة إنتاجية ٥٠٪، وحالياً بصدد إحداث ٥ معامل في طرطوس لافتاً إلى الدور الذي تلعبه مهنة الصيدلة في تقديم الخدمات وفق أفضل معايير التصنيع الجيد للدواء.

أول غيث الشعارات... هي في واد.. والواقع في واد

الشعار لـ«الوطن»: ندرس فتح مراكز انتخابية لأبناء المناطق الساخنة في المحافظات الأخرى

محمد منار حميجو

كشف رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات هشام الشعار أن عدد الاعتراضات التي قدمت للجنة بلغت ٢٦٢ اعتراضاً قبل منها ٢٢١ اعتراضاً من مختلف المحافظات، معلناً أن اللجنة تدرس حالياً فتح مراكز لأبناء المحافظات الساخنة في باقي المحافظات لاختيار مرشحيهم.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال الشعار: إن اللجان الفرعية بدأت تتواصل مع المحافظة لتحديد مراكز الانتخابات موضحاً أن هذا الأمر يتم بالتعاون مع المحافظين لتحديد المراكز التي يجب الاقتراع فيها. وفي وقت أطلق فيه بعض المرشحين حملاتهم الانتخابية بتعليق اللافتات والصور في الشوارع بين الشعار أن المحافظة هي التي تحدد الأماكن التي يجب فيها تعليق الصور واللافتات مشيراً إلى أن المرشح إذا علق صوراً في أماكن غير مخصصة تعتبر مخالفة قانونية ومن حق اللجنة محاسبته على ذلك.

وأشار الشعار إلى أن اللجان القضائية مارست عملها بكل شفافية سواء في قبول طلبات الترشح أو في النظر في الطعون معتبراً أن تقديم الاعتراضات أمر صحي يدل على الشفافية والنزاهة في الانتخابات.

وأعلن بعض المرشحين عن حملاتهم الانتخابية بتعليق الصور واللافتات، ومن اللافت ابتعاد اللافتات عن مسائل تخص المعيشة مطلقين شعارات بناء سورية.

ورصدت «الوطن» بعض هذه الشعارات التي أطلقها المرشحون فكان شعار «معاً نبني سورية للأفضل» الشعار السائد عند معظم المرشحين.

ولم يشهد اليوم الأول من بدء الحملة حركة في الحملات الانتخابية كما غابت القوائم الجماعية والحزبية.

ومن اللافت أن بعض المحامين علقوا صوراً لهم في القصر العدلي بمحافظتي دمشق وريفها طمعاً منهم في جذب أكبر عدد من الناس باعتبار أن هذين المقرين يشكلان نسبة تجمع كبيرة للناس وانطلقت الحملة الانتخابية للمرشحين يوم الإثنين الماضي بعد أن أعلنت اللجنة القضائية العليا للانتخابات انتهاء مدة النظر في الطعون المقدمة من المرشحين المرفوضة طلباتهم لتبدأ بعد ذلك الحملة الانتخابية التي ستستمر ليوم ١٢ الشهر القادم وذلك حسب المرسوم الصادر والخاص بالانتخابات.

وبلغ عدد المرشحين لعضوية مجلس الشعب في المحافظات كافة ١١٣٠٠ مرشح بعد استبعاد نحو ٤٠ مرشحاً.

المؤتمرات العمالية المهنية محطات جديدة

القادري: الحوارات الجريئة والنقاشات البناءة تلامس هموم العمال وواقعهم

محمود الصالح

ناقش المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال برئاسة جمال القادري رئيس الاتحاد آلية سير المؤتمرات السنوية للاتحادات المهنية، حيث أكد القادري أن هذه المؤتمرات للاتحادات المهنية تأتي مكملة للمؤتمرات السابقة لاتحادات المحافظات والنقابات، إلا أن ما يميزها هو أنها تهتم بكل مهنة على حدة، فالمؤتمرات المهنية محطة مفصلية ومهمة لأنها تدخل في تفاصيل ومشكلات المهن وتشخيصها بشكل واضح ليصار بعد ذلك إلى تقديم أوراق عمل إلى أصحاب القرار تتضمن توصيفاً للمشكلات ومقترحات وحلولاً تتمتع بالنضج والعمق وتكون على تماس مباشر مع معاناة العمال في مواقع عملهم وخلف خطوط إنتاجهم.

وهي محطة جديدة ومهمة من محطات عمل الاتحاد العام لنقابات العمال، التي تعول عليها القاعدة العمالية العريضة الممتدة على كامل ساحة الوطن لأن تكون مناسبة مهمة للحوار والنقاش الموضوعي والصريح، وعرض الأفكار والهموم والصعوبات أمام المجتمعين، ليصار إلى بحثها بشكل عميق وجدي يخدم الهدف ويحقق الغاية المنشودة منها، وبالنتيجة التوصل إلى اقتراحات وحلول مجدية وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع. فبعد مؤتمرات اتحادات المحافظات التي عقدت بشكل ومضمون جديدين هذا العام خدمة للطبقة العاملة، وبما يحقق الفائدة لجميع أطراف العملية الإنتاجية، تأتي مؤتمرات الاتحادات المهنية في السياق نفسه، والهدف الأساسي منها هو تلافي السلبيات والنواقص ومعالجتها، وتكريس الإيجابيات أينما وجدت، وبما يخدم ويعكس بشكل مباشر الجهد الذي يبذله الاتحاد العام لنقابات العمال في جميع ميادين العمل «الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشية... الخ»، والتي شكلت نقطة انطلاق لبداية مرحلة جديدة من عمل المنظمة العمالية الأكثر حضوراً من ناحية القاعدة الشعبية وعدد المنتسبين إليها من مختلف القطاعات والفئات والطبقات داخل المجتمع.. هذه القاعدة التي لعبت دوراً محورياً ومهماً في تصليب مواقف سورية الوطنية واستمرار العملية الإنتاجية وتأمين أسباب ومقومات الحياة للمواطنين، فكانت بحق رديفاً للجيش العربي السوري في حربه ضد المرتزقة والإرهابيين والخونة.

الحوارات الجريئة والنقاشات البناءة والموضوعية في مؤتمرات الاتحادات المهنية والتي تلامس هموم العمال وواقعهم، هي هدفنا الذي نعمل على تكريسه كواقع ومنهاج عمل جديدين، بالإضافة إلى ابتكار الحلول التي تأتي من الثقة بقدرتنا على تذليل الصعاب وتجاوزها وإيجاد المخارج لأي مشكلات تعترض العمل، وإعادة الألق لكل مناحي العمل من جديد، ولتنطلق بدورها مؤسساتنا بالعمل كما كانت، بل وأفضل، بعد إعادة ترميمها وإصلاحها، لتقوم بالدور المرسوم لها والتي وجدت من أجله أصلاً.

وشدد القادري على أن الاستحقاق الدستوري المتمثل بانتخابات مجلس الشعب للدور التشريعي الثاني، والذي يأتي بالتزامن مع الانتصارات العظيمة التي يحققها جيشنا الباسل هو عرس وطني جاء ليؤكد للجميع أن سورية منتصرة بقيادتها الرصينة ومواقف شعبها وعمالها الثابتة وتضحيات جيشها الأبي، فجميعنا مدعوون للمشاركة بهذه الانتخابات والإدلاء بأصواتنا لمن هو كفء ويستحق أن يمثل المواطنين بما فيهم الطبقة العاملة وأن يحمل همومهم ويسعى لحلها، مشدداً على أن المشاركة في هذا الاستحقاق العظيم هي رسالة للعالم أجمع على انتصار سورية في هذه الحرب الكونية.

هل سنحرم عمالنا من المساكن المخصصين بها؟

ستة ملايين قيمة المسكن و٥٠٪ الدفعة الأولى و٢٠ ألف القسط الشهري!!

طرطوس- الوطن

يبدو أن تحقيق حلم العامل ذي الدخل المحدود في الحصول على شقة سكنية من خلال المؤسسة العامة للإسكان بات مستحيلاً بعد القرارات الأخيرة التي صدرت عنها بخصوص التكاليف وقيمة الدفعة الأولى والقسط الشهري لمن يتم تخصيصه بشقة في أحد مشاريعها!

هذه القرارات أثارت ردود فعل مختلفة واعتراضات عديدة من العمال المكتتبين على مساكن عمالية ومن المخصصين بها في طرطوس ولم يتم تسليمهم إياها حتى الآن بسبب تأخير المؤسسة والمتعهدين لديها في إنجازها لأسباب لا علاقة لهم كعمال بها وسبب اعتراضاتهم يعود لرفع أسعار الشقق عليهم لحدود لا طاقة على تحملها ولمطالبتهم بتسديد ٥٠٪ من القيمة بعد أن كان المطلوب من زملائهم قبلهم ١٠٪ فقط.. وضمن هذا الإطار تلقينا شكوى من مجموعة من العمال المخصصين بالمساكن العمالية بطرطوس بعد أن تقدموا بشكاوى مماثلة لاتحاد العمال والمحافظ..

يقول العمال

بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم /٩٢٠/ لعام ٢٠٠٨ تمّ فتح باب الاكتتاب للعاملين في الدولة على شقق سكنية في مشروع إسكان العاملين في محافظة طرطوس ضاحية (عبّه والرويسة) غرب معمل الإسمنت والبالغ عددها نحو ٩٥٠ شقة سكنية.. وبعد تحديد أسماء المستفيدين وتسلسل الأفضلية تم تحديد الدفعة الأولى الواجب على العامل دفعها استناداً إلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم /١٦٠٠/ لعام ٢٠٠٦ بند رقم /٤/ حيث بلغت قيمتها ٧٥ ألف ليرة سورية وهي تساوي حسب القرار المذكور ١٠٪ من قيمة المسكن بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٨ وقدرت الدفعة الشهرية بحوالى ٣ آلاف ليرة سورية.. وفي عام ٢٠١٤ تم توزيع نحو ٥٠٠ شقة من المشروع المشاد وبلغت القيمة التخمينية للمسكن بحوالى ٢ مليون ليرة سورية وحدد القسط الشهري بحوالى ١٢ ألف ليرة سورية.. وفي عام ٢٠١٥ تم تخصيص القسم الثاني لأسماء المكتتبين حيث بلغت القيمة التخمينية للسكن بحوالى ٥,٧ ملايين ليرة سورية من المشروع نفسه والقسط الشهري بحوالى ٣٠ ألف ليرة سورية ولم تتم مراعاة المادة /١٥/ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم /٩٢٠/ لعام ٢٠٠٨ المتضمن مراعاة دخل العامل أثناء تحديد قيمة البناء والقسط الشهري علماً أن جميع المساكن أشيدت بعقد واحد حسب القانون /٥١/ لعام ٢٠٠٤ وجميعها قد أنجز بناؤها قبل عام ٢٠١٣ فهل يعقل أن تكون الفوارق الحاصلة بين الشقق الموزعة عام ٢٠١٤ والشقق الموزعة عام ٢٠١٥ بهذا الشكل الكبير ومن أين للعامل أن يدفع قسطاً شهرياً يزيد على راتبه التقاعدي.

رد فرع المؤسسة

تابعنا هذه القضية مع فرع المؤسسة بطرطوس لمعرفة رده لكونه يمثل المؤسسة العامة فأفادنا المهندس معمر أحمد مدير الفرع أنه أجاب المحافظ بكتاب خطي رداً على شكوى العمال أعلاه وليس لديه ما يقوله غير ما ورد فيه رغم تعاطفه مع العمال ذوي الدخل المحدود وزودنا بنسخة عن الرد حيث يقول فيه:

تم تخصيص السادة العمال وفق القرار رقم ٩/ن تاريخ ٢٠١٣/٣/١٧ الصادر عن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات (رئيس اللجنة العليا للسكن العمالي) المتضمن توزيع ٥٥٩ مسكناً عمالياً في محافظة طرطوس منطقة العبة والرويسة.. كما تم تخصيص السادة العمال وفق القرار رقم ٤/٤٢٩ تاريخ ٢٠١٥/١١/١٠ الصادر عن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات (رئيس اللجنة العليا للسكن العمالي) المتضمن توزيع ٢٥٩ مسكناً عمالياً في محافظة طرطوس منطقة العبة والرويسة مرفقاً به جداول بأرقام المباني والشقق المعدة للتخصيص وقد بدأ التخصيص بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٠ بناء للإعلان رقم ٥/٢٤/١٤٤ تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٩.. أما إمكانية تقسيط المبلغ بما ينسجم والإمكانات المتاحة من الإخوة العمال ووفق ما تسمح به التعليمات الوزارية النافذة فإن ذلك يخضع لنظام عمليات المؤسسة العامة للإسكان.

متابعة لاتحاد العمال

وتابعنا مع اتحاد عمال طرطوس فأفادنا السيد عامر جداري رئيس اتحاد العمال أن القرارات الجديدة ستمنع الكثير من العمال المكتتبين من الحصول على مساكنهم وأكد ضرورة إعادة النظر بالتكلفة والدفعة الأولى والقسط الشهري مشيراً إلى أنه خاطب الاتحاد العام لنقابات العمال بكتاب جاء فيه أنه وبناء على معروض التظلم المقدم من العمال المخصصين بالمساكن العمالية وما علم من المؤسسة العامة للإسكان برفع قيمة الدفعة الأولى من سعر المساكن العمالية من ١٠٪ إلى ٥٠٪ للعمال المتخصصين في ٢٠١٥/١٢/٢٠ وبما أن المساكن العمالية وجدت من أجل مساعدة العامل غير القادر على تأمين منزل يؤويه وعائلته وللحفاظ على المزايا التي يحققها تأمين السكن العمالي للطبقة العاملة وخاصة في ظل الظروف الراهنة والغلاء الذي يعاني منه العمال وكل فئات الشعب السوري المحاصر يرجى التوسط لدى المؤسسة العامة للإسكان للعمل على إعادة العمل بدفع ١٠٪ من قيمة السكن العمالي بدلاً من ٥٠٪ لما فيه من مصلحة للعمال لأن العامل لا يستطيع تأمين مبلغ ٣ ملايين ليرة.

وفاة طفلين وإصابة ٤ أشخاص

في تهدم منزلين بحماة نتيجة الرياح والأمطار

حماة- محمد أحمد خبازي

أدت الرياح الشديدة والأمطار الغزيرة إلى تهدم منزلين في حماة، نتج عنه وفاة طفلين وإصابة ٤ أشخاص آخرين بجراح.

وأكد مصدر في صحة حماة لـ«الوطن» أن الطفل الأول وعمره أقل من ٣ سنوات، توفي في تهدم منزل في حي الحاضر على رؤوس أفراد الأسرة التي تقطنه، فيما أصيب أفراد الأسرة الباقين وعددهم ٤ بجراح متفاوتة الشدة والخطورة ويتلقون العلاج اللازم في المشفى الوطني.

كما أدى انهيار جدار إسمنتي في ضاحية أبي الفداء السكنية إلى وفاة طفلة عمرها مادون أربع سنوات، وذلك نتيجة الرياح الشديدة والأمطار الغزيرة أيضاً.

دراسة سيئة وتنفيذ أسوأ

صرح الثورة في القريا يغرق بالمياه الجوفية

السويداء - عبير صيموعة

تعدت مشكلة صرح المجاهد سلطان باشا الأطرش (صرح الثورة) في القريا قضية الرطوبة التي لحقت أضراراً كبيرة في مقتنيات الصرح وأدت بدائرة الآثار في السويداء إلى إفراغ صالات الصرح من جميع المعروضات ضمنه من وثائق تاريخية وعملات نادرة وأسلحة إضافة إلى بيارق قرى المحافظة التي تم جمعها وإيداعها ضمن الصرح فبعد أن أدت الرطوبة إلى تملح الجدران وتفكك حجارة البازلت التي غطت الصرح تبين أن الإشكالية حسب الجهة الدارسة لواقع الصرح بأن الضرر الجسيم الذي لحق في المبنى يعود إلى تسرب المياه من سطح المتحف والقبة وانتشاره في الجدران إضافة إلى أن الإشكالية الأخطر إنما تكمن بتنفيذ الصرح ضمن مجرى الوادي الذي أدى إلى ارتفاع منسوب المياه الجوفية التي صعدت إلى الجدران عبر الخاصية الشعرية ورغم قيام الجهة المنفذة بضخ منسوب المياه المتجمعة لأكثر من مرة خلال التنفيذ إلا أنها لم تفطن لمعالجتها ما جعل من الصرح مكانا يغرق بالمياه عند كل موسم ماطر ما ألحق الضرر بالشبكة الكهربائية وأجهزة الإنارة معرضاً الصرح في أي لحظة إلى ماس كهربائي يمكن أن يؤدي إلى نشوب حريق واشتعال مقتنياته في ثوان فضلاً عن ملاحظة سوء كبير في تصميم وتنفيذ شبكة الصرف المطري ما يحتم بالمطلق البحث عن حلول مجدية للمشاكل المختلفة التي يعانيها المتحف التي على ما يبدو ستتجاوز تكلفتها الـ٢٠٠ مليون ل.س على أقل تقدير في حال تمت معالجتها.

هذا وأشار رئيس دائرة آثار السويداء حسين زين الدين إلى أنه بناء على التقرير المبدئي تم تقدير احتياجات الموقع بدراسة جيوفيزيائية لطبقات التربة تحت الأرض ودراسة المياه الجوفية وإعطاء حلول مناسبة تبعد المياه عن أساسات المبنى وجدرانه ودراسة تصريف المبنى في السويات المختلفة وانشاء شبكات صرف جديدة وانشاء شبكة صرف جديدة تؤمن صرف مياه الأمطار بسرعة إضافة إلى دراسة العزل المنفذ للمبنى وحالته وان كان هناك حاجة لتنفيذ عزل لكامل أسقف المبنى وما يحتاجه من أعمال فك التبالط الحجرية وتنفيذ العزل وإعادة الرصف كما يحتاج المبنى إلى دراسة من الناحية الإنشائية والتأكد من سلامة كل العناصر الإنشائية ومقاومتها للأحمال إضافة إلى الدراسة المعمارية وصيانة وتجديد ما أتلفته المياه من الإكساءات والدراسة الكهربائية والميكانيكية وصيانة الشبكات والتجهيزات التي أتلفتها المياه هي الأخرى.

وأكد زين الدين اهتمام المديرية العامة للآثار والمتاحف في دمشق بحل جميع مشاكل الصرح وذلك بتوجيهها كتابا إلى الدائرة في السويداء بناء على موافقة وزير الثقافة على المقترحات الواردة في التقرير المبدئي بالمشاهدات الأولية للصرح.

الحسكة تبحث عن طرق للحد من تهريب الأغنام

الحسكة- دحام السلطان

بيّن محافظ الحسكة المهندس محمد زعال العلي أن كل ما يطرحه أعضاء مجلس المحافظة من تصورات ورؤى وأفكار تعمل على رفع وتيرة العمل وتذليل الصعوبات، ستكون على محمل الجد والاهتمام والمتابعة من مؤسسات السلطة الإدارية في المحافظة، وعلى مستوى صناع القرار الحكومي في المركز، وإن المطالب والطروحات ستنفذ ضمن الإمكانات المتاحة والمتوفرة في الدولة، وأشار المحافظ إلى ضرورة تفعيل الحالة الاجتماعية بالاستفادة من المكونات المجتمعية ولاسيما في المناطق الجنوبية من المحافظة التي تم تحريرها من المجموعات الإرهابية في ضوء الدعم الحكومي الذي لاقته المنطقة وتلاقيه، فيما يخص الجانبين التربوي والخدمي على وجه التحديد، ليكون الجميع شركاء في تعزيز الحالة الوطنية واستحقاقاتها الدستورية والتشريعية خلال الأيام القريبة القادمة، ومشدداً على ضرورة الأخذ بالدور الرقابي وتفعيله الذي لن يعفي أحداً من المسؤولية.

وأكد رئيس مجلس محافظة الحسكة الدكتور عايد حمدان الزاب أن دور مجلس المحافظة رقابي وليس تنفيذياً من خلال العمل الذي يقوم به أعضاء المجلس بالإشارة إلى حالات الضعف في أداء المؤسسات الحكومية والرسمية والعمل على تذليلها وتلافيها، وإلى تعزيز الدور الذي يقوم به عضو مجلس المحافظة كحلقة وصل بين المواطن والمسؤول في إيصال صوته بهدف تحسين الواقع الخدمي. ومن المطالب التي طالب بها أعضاء المجلس بزيادة المقنن العلفي لمربي الثروة الحيوانية، والعمل على إجراء إحصاءات جديدة لأعداد قطعانها، وإيجاد الطرق المناسبة للحد من عمليات تهريبها إلى خارج البلاد،

حمص غير راضية عن مؤسسات التدخل

حمص - نبال إبراهيم

عقد صباح أمس مجلس محافظة حمص جلسته الثالثة للدورة الثانية في قاعة المحافظة بالمركز الثقافي برئاسة المهندس سليمان المحمد رئيس المجلس وبحضور أعضاء المكتب التنفيذي ومديري المؤسسات الخدمية والشركات ذات العلاقة.

وتم خلال الجلسة مناقشة تقارير أعضاء المكتب التنفيذي لقطاعات التجارة الداخلية والثروة المعدنية والزراعة والري والمصالح العقارية ونقل الأملاك والمصرف الزراعي.

وقدم أعضاء المجلس مداخلاتهم التي تمحورت حول العديد من القضايا الخدمية التي تهم المواطن وأهمها ضرورة معالجة النقص الحاصل بمادة الخبز في كل أحياء المدينة وزيادة مخصصات المادة في حي الحميدية بسبب عودة كثير من الأهالي إلى منازلهم، وإحداث مخبز آلي في حي كرم الزيتون نظراً للكثافة السكانية في الحي حيث يبلغ عددهم نحو ١٠ آلاف نسمة، كذلك طالب الأعضاء بافتتاح صالة للمؤسسة العامة الاستهلاكية في الحي ذاته.

وتطرق الأعضاء خلال جلستهم إلى عدم العدالة في توزيع مادة مازوت التدفئة، موضحين أن هناك عدة شوارع في حي وادي الذهب لم يحصل الأهالي فيها على الدفعة الثانية من المادة، بينما اقترح بعض الأعضاء على ضرورة تفعيل التدخل الإيجابي لفرع مؤسسة الخزن والتسويق بالأسواق من خلال شراء المحاصيل مباشرةً من المزارعين والاستغناء عن الوسيط التجاري.